

27 يناير/كانون الثاني 2018

المشير خليفة حفتر
قائد قوات الجيش الوطني الليبي
المرج، ليبيا
تم تسليمها عبر البريد الإلكتروني: @.ly

الموضوع: اجتماع لمناقشة انتهاكات بنغازي

سيادة المشير،

أكتب إليكم بصفتم قائد الجيش الوطني الليبي لطلب عقد اجتماع في ليبيا لمناقشة مخاوفنا تجاه الانتهاكات المزعمة ارتكابها في بنغازي على يد قوات تابعة للجيش الوطني الليبي وثقتها مؤخرا. نتمن فرصة لقائكم لاطلاعكم على النتائج التي توصلنا إليها ومناقشة توصياتنا معكم.

تتابع هيومن رايتس ووتش انتهاكات المدنيين في بنغازي منذ انتفاضة عام 2011. كان باحثونا على الأرض لتوثيق الوضع منذ أيام الانتفاضة الأولى. واصلنا توثيق انتهاكات جميع الأطراف في بنغازي منذ اندلاع الاشتباكات في مايو/أيار 2014 وحتى الآن.

الأبحاث

في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2017، أجرت هيومن رايتس ووتش 27 مقابلة في طرابلس ومصراتة مع نازحين من بنغازي، ووثقت انتهاكات واسعة النطاق شملت نزوح قسري واعتقالات تعسفية واختفاء وتعذيب واستيلاء على ممتلكات خاصة. كما اطلعت هيومن رايتس ووتش على صور، شهادات وفاة، تقارير طبية، ووثائق دفن قدمها الضحايا وأقارب المتوفين أو السجناء.

النزوح القسري

قال من قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم غير قادرين حاليا على العودة لمنازلهم في بنغازي لتلقيهم تهديدات مباشرة من جماعات تابعة للجيش الوطني الليبي أو تعمل في أراضٍ خاضعة لسيطرته. بحسب المعلومات التي تلقيناها، ما يقدر بنحو 13 ألف أسرة لا تزال مشردة بسبب النزاع في شرق ليبيا وفقا لمقابلات أجريناها مع عائلات من بنغازي نازحة حاليا في طرابلس ومصراتة. من بينها ما لا يقل عن 3,700 أسرة نزحت قسرا من بنغازي قالت بأنها تخشى العودة بسبب الجماعات المسلحة المرتبطة بالجيش الوطني.

التعذيب والاعتقالات التعسفية وعمليات القتل خارج القضاء

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولدستين، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمراقبة

اللجنة الاستشارية
كاترين بير ايتس، المديرية
أسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فواد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجيلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
لبنى فريخ غور عيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
مارك لينش
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبد العزيز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
كريستوف تانغي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشارك الاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مديرة الاتصالات
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة
بالاتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو سالوندرز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

تحدثنا مع عدة أشخاص زعموا اعتقال قريب واحد لهم على الأقل وتعرضه للتعذيب في بنغازي على يد الجيش الوطني الليبي أو الجماعات التابعة له منذ عام 2014. قالوا إن أقاربهم تعرضوا للتعذيب لقرابنتهم بهم.

تحدثنا أيضا مع أقارب أشخاص زعموا أن أقاربهم اعتقلوا أو اختطفوا في بنغازي في عام 2017 على يد الجيش الوطني الليبي أو جماعات تابعة له، أو اختفوا وعُثر عليهم قتلًا فيما بعد. يشمل هذا حالة قتل فيها 36 رجلا في إعدام جماعي خارج القضاء في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، في مدينة الأبيار الشرقية.

الاستيلاء على الممتلكات الخاصة

زعمت الغالبية العظمى من الذين أُجريت معهم المقابلات أن الجماعات المسلحة المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي في بنغازي استولت على ممتلكاتهم متهمَةً إياهم بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا بـ"داعش". قالوا إنهم يعتقدون أن السبب الحقيقي لعمليات الاستيلاء غير المشروعة تلك الاشتباه في معارضتهم للجيش الوطني الليبي. ادعى الناس أيضا قيام الجماعات المسلحة في مناطق سيطرة الجيش الوطني الليبي بنهب وتدمير متعمدين وحرق الممتلكات والمحلات التجارية.

تطالب قوانين الحرب جميع أطراف النزاع بتوخي الحذر الدائم أثناء العمليات العسكرية، لتجنيب السكان المدنيين المخاطر.

أحطنا علما ببيانكم الصادر في 6 يناير/كانون الثاني 2018 الذي يندد بالانتهاكات المرتكبة ضد سكان بنغازي، بما في ذلك الاستيلاء على ممتلكات خاصة والنزوح القسري، وطلبكم من القوات التابعة للجيش الوطني الليبي تسهيل عودة النازحين.

يتحمل كبار القادة العسكريين المسؤولية القانونية عن طلب أو عدم منع ارتكاب انتهاكات جسيمة تحت قيادتهم. يمكن أيضا اعتبار القادة مسؤولين جنائيا إذا لم يرفعوا الانتهاكات للسلطات المختصة للتحقيق والملاحقة القضائية. يلزم كبار قادة الجيش الوطني الليبي بدعم الخطوات الرامية إلى محاسبة الجناة.

ينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 على امتلاك المحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا منذ 15 فبراير/شباط 2011. وبهذه الصفة يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ملاحقة كبار المسؤولين المدنيين والقادة العسكريين أو من يقومون مقام القادة العسكريين على الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها قوات أو أتباع لهم خاضعين لقيادتهم وسيطرتهم الفعلية. يخضع أحد قادة الجيش الوطني الليبي محمود الورفلي لأمر بالقبض من قبل المحكمة الجنائية الدولية منذ 15 أغسطس/آب 2017. نحتمك على التعاون مع المحكمة لتسهيل تسليمه إلى لاهاي.

طلب الحصول على معلومات

نطلب منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية:

1. بخلاف بيانكم العلني في 6 يناير/كانون الثاني 2018، ما الإجراءات الملموسة التي اتخذتموها لضمان عودة من نزحوا من بنغازي بسبب النزاع وعجزوا عن العودة إلى ديارهم لانتماءاتهم أو لتبعيتهم المقترضة إلى جماعات تعارض الجيش الوطني الليبي، هل سيكونون قادرين على العودة إلى ديارهم بأمان؟

2. بالإضافة إلى ذلك، ما التدابير الملموسة التي اتخذتموها لعودة الممتلكات الخاصة التي سيطرت عليها الجماعات التابعة للجيش الوطني لأصحابها؟

3. أصدرنا عدة تقارير عن عمليات إعدام واسعة خارج القضاء وهجمات ضد المدنيين وممتلكات مدنية على يد أعضاء ومجموعات تابعة للجيش الوطني الليبي منذ بدء حملة الكرامة في بنغازي في أيار/مايو 2014. ما التدابير التي وضعتوها لضمان إبعاد الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة عن الخدمة الفعلية ومحاسبتهم عن انتهاكاتهم؟

4. وعد الجيش الوطني الليبي في مناسبات عديدة بالتحقيق في عمليات القتل خارج القضاء التي ارتكبتها قواته منذ عام 2014. لم ينشر الجيش حتى اليوم أي من النتائج التي توصل إليها ولم يعلن أية نتائج مباشرة ضد من يُزعم ارتكابهم أو إسهامهم في عمليات القتل والتعذيب. ما نتائج التحقيقات المتصلة بالتحقيق بالجرائم المنسوبة إلى محمود الورفلي؟

شكرا على اهتمامكم. نخطط لنشر هذه الرسالة وسندرج ردودكم على استفساراتنا في تقريرنا إن تلقيناها بحلول 31 يناير/كانون الثاني 2018.

كما ذكرنا في بداية هذه الرسالة، نرحب بفرصة الالتقاء بكم شخصيا، ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك والطرق الكفيلة بمعالجتها. نطلب منكم بكل احترام المساعدة في حصولنا على جميع الوثائق اللازمة وتسهيل وصول باحثينا إلى شرق ليبيا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش